النهار ٣٠-١٢-٢٠٢٠

العين على الذهب واحتياطي المركزي... ٦ خبراء يتحدّثون لـ"النهار"عن توقعاتهم لاقتصاد ٢٠٢١؟

فرح نصور – كميل بو روفايل

يغادر العام المأسوي ويخلّف وراءه تركة أصعب وأقسى من التي عاشها اللبنانيون خلاله، فتبعات ويلاته ستدوم لسنين. مع اقتراب انتهاء عام ٢٠٢٠ الذي عاش فيه المواطن كوارث كزخّ المطر، تُوِّجت بالأزمة الاقتصادية التي تفجّرت وطالت شظاياها جميع مفاصل حياته، لا بدّ من استشراف الواقع الاقتصادي لعام ٢٠٢١. يطرح خبراء لـ "النهار" رؤيتهم وتوقعاتهم للعام الجديد:

كمال حمدان، خبير اقتصادي

"الوضع الاقتصادي عام ٢٠٢١ متدهوِر ولن نجد تعبيراً يصف الواقع المعيشي إذا ما استمرّ الوضع على ما هو عليه، إلّا إذا تضافرت الجهود لملء الفراغ بإيجاد بديلٍ سياسي، وتحرير الدولة من قبضة السلطة الطوائفية المكوَّنة من قوى أمر واقع وقوى رأس المال، واقتلاع أركان المنظومة الحاكمة بنحو ودّي وسلمي بتضامنٍ مشترك".

وبرأي حمدان: "في ظل غياب مسيرة إصلاحية جذرية ضمن رؤية متكاملة، سيرتفع سعر صرف الدولار حكماً، لأنّ جميع مؤشرات ٢٠٢٠ كانت كارثية من معدّلات النمو إلى العجز في ميزان المدفوعات، والتضخم، وإذا ما استمر الوضع كذلك، فلا مهرب من منحى تصاعدي في تدهور سعر الصرف".

وفي نظره: "لن نجد في هذا الإطار تعبيراً قد يصف ما سيحدث معيشياً إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه، فأكثر من ثلثي اللبنانيين مداخيلهم بالليرة، والليرة في كانون الأول ٢٠٢٠ لم تعد تساوي إلّا ٣٥ قرشاً من ليرة صيف ٢٠١٩، ما يعني تدهوراً بنسبة ٦٠% إلى ٦٥% من القوة الشرائية لذوي المداخيل بالليرة، فيما يشكّلون ٧٠-٨٠% من اللبنانيين العاملين المقيمين".

ويوضح حمدان أنّه "إذا ما أضفنا التدهور الحاصل حتى آخر الشهر الجاري، مع ما سيطرأ من تدهورٍ إضافي نتيجة التضخم الإضافي بسبب ترشيد الدعم، فسيصعب إيجاد كلمات تصف الوضع. أمّا لناحية القطاعات الإنتاجية، فقد يكون انهيار العملة وتراجع القوة الشرائية، عاملاً من عوامل انتعاشها الجزئي المؤقّت، لكن لا مجال للتفاؤل في ٢٠٢١ في ظل غياب تصحيح الأساسيات، ووضع رؤية للسياسات، والانتقال من نمطٍ تخصصي سيطر منذ ٣٠ عاماً إلى نمط تخصصي نبيل، يفتح فرص عمل ذات قيمة مضافة".

زياد ناصر الدين، كاتب وباحث اقتصادي

"عام ٢٠٢١ في لبنان هو عام البلد الذي يبحث عن هويته الاقتصادية المفقودة، وللأسف قد يحمل الكثير من النتائج السيئة من عام ٢٠٢٠، فدور لبنان الاقتصادي انتهى".

ويرى ناصر الدين أنّه "في ظل السياسة النقدية، لا أتوقّع حتى الآن أيّ مبادرات إيجابية. والواقع النقدي والمالي في لبنان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفساد اللبناني للأسف، فالاقتصاد اللبناني فاقد للهوية وللتوجه وللإصلاح ويحتاج إلى نظرة جديدة، وآن الأوان لأن يتحرّر الاقتصاد من الفساد السياسي، لمصلحة الفئات الإنتاجية والاجتماعية. لذا، المطلوب هو الذهاب إلى الاقتصاد الإنتاجي، وكذلك تنوّع خياراتنا انطلاقاً من الشرق ومن أيّ خيار مفيد للاقتصاد دون الارتهان السياسي".

ويشير إلى أنّ "الواقع المعيشي سيكون أصعب في الـ ٢٠٢١، ورفع الدعم دون خيارات بديلة سيؤدّي حتماً إلى ارتفاع سعر صرف الدولار. وحتى الآن، بما أنّ المشكلة القائمة سياسية في جزءٍ كبير منها وتؤثر على الاقتصاد، فلا شيء تقنياً يُبنى عليه".

ويضيف أنّ "السياحة في لبنان ترتبط بالواقع السياسي. وفي قطاع الصناعة، يحتاج البلد إلى خطوات إيجابية مفيدة للإنتاج، وهناك تناقض بين الاستهلاك والإنتاج لدينا، والقرار الإنتاجي هو انقلاب على السياسة النقدية والمالية المتَّبعة في لبنان"، متمنّياً "أن يؤخذ موضوع النفط والغاز بسياق إيجابي ومفيد، لكنّ الحصار أكبر بكثير على هذا الملف، ويجري فرض أمور صعبة جداً على لبنان للتخلي عنه".

زياد حايك، خبير اقتصادي عالمي

"سيكون الواقع الاقتصادي في ٢٠٢١ صعباً وقاسياً للغاية، وسيكون الوضع المعيشي الاجتماعي مأسوياً، إلّا إذا تغيّر الوضع السياسي، إذ لدينا طبقة سياسية غائبة عن الوعي".

ويشير حايك إلى أنّ "على الحكومة اتخاذ قرارات لإنقاذ الاقتصاد، ولدينا طبقة سياسية غائبة عن الوعي ولا تلتفت إلى الوضع القائم، وقرارات المركزي ترتبط بدورها بالوضع السياسي"، مضيفاً أنّ سعر صرف الدولار مرتبط بقرارات مصرف لبنان، الذي عليه، بدوره، تقديم معلومات ومعطيات ما زالت مجهولة حتى

الآن، كما عليه تحرير سعر صرف الليرة لمعرفة قيمتها الحقيقية، فقيمتها الحقيقية ليست سعر الصرف في السوق السوداء ولا سعر المنصّة، ونأمل أن يتوحّد سعر الصرف في السوق لمعرفة قيمة الليرة الحقيقية".

وفي سياق كلامه، ومع غياب القرارات المناسبة والإنقاذية، يصف حايك الوضع المعيشي الاجتماعي بالـ "مأسوي"، وكما يقول: "سترتفع نسبة البطالة أكثر، وخصوصاً أنّ الأسواق العالمية التي كانت تستقبل موظّفين لبنانيين، أغلقت أبوابها بسبب انتشار كورونا".

وعن رؤيته لواقع القطاعات لعام ٢٠٢١، يشرح حايك أنّه "أصبح المنتَج اللبناني قادراً على منافسة المنتجات الأجنبية التي أغرقت السوق لفترة طويلة، لكن أملنا على المدى الطويل هو مواكبة المستجدات الاقتصادية العالمية، فنحن غائبون عن مجالات كثيرة كالعملات الرقمية والأتمتة والـ fin tech وما شاكل، ونحن قادرون على المنافسة في هذا المجال من خلال تمويل ودعم شركات البرمجة الرائدة لدينا. لذا، علينا الاستثمار بالتكنولوجيا لإنقاذ جزء من الاقتصاد، عبر تقديم خدمات للشركات العالمية. أما السياحة فتتأثّر بشكلٍ أساسي بالوضع السياسي وبانتشار كورونا، ومشكلة الوباء تُحلّ باللقاح، لكن تبقى المشكلة السياسية، وقد يكون وضعنا أسوأ من وضع بلدان أخرى، لكن يجب أن نتفاءل".

دان قزي، خبير مالي ومصرفي

"أعتقد أنّ سعر صرف الدولار قد يرتفع إلى ما فوق الـ ١٠ آلاف ليرة، لكن لا أرى أنّنا سنصل إلى سيناريو فنزويلا، إلا إذا استمرّ السياسيون في ممارساتهم الحالية".

سعر صرف الدولار غير محسوم ويرتبط بعوامل عديدة، منها ميزان المدفوعات، ودعم الموادّ الأولية، وطبع إضافي للّيرة، وغيرها. ويشرح قزي أنّه "نظرياً، بما أنّ الكتلة النقدية بالليرة ارتفعت كثيراً، فستهبط قيمة الليرة بشكلٍ إضافي في المستقبل المتوسّط والبعيد، ولكنّ تطبيق الكابيتال كونترول على الليرة قد يُبقي سعر الصرف على السعر الحالي وصولاً إلى سقف ١٠ آلاف ليرة، أمّا إذا فُتح سقف السحوبات بالليرة واستمرّت المخالفات بالقيام بسحوبات إضافية، فسيتجاوز سعر صرف الدولار الـ ١٠ آلاف ليرة بكثير".

ويتابع: "إذا رُشِّدَ الدعم، وشُكّلت حكومة حكيمة قادرة على اتخاذ القرارات والتدابير الإصلاحية والترشيدية للتقليل من خروج الدولار من لبنان، أي إجبار البلد على تنفيذ حمية على الدولار للحدّ من خروجه، وإذا ما أوقفنا طبع الليرة للودائع، يمكن أن ينخفض سعر صرف الدولار حتى ٥٠٠٠ ليرة. لكن على الأرجح، لا تبشر المؤشرات الحالية بأنّ الدولة ستقوم بأيّ من هذه الإجراءات".

وعن مستقبل القطاعات الإنتاجية، يرى قزي أنّه "إذا ما وضعنا انتشار كورونا جانباً، فمن المفترض أن يتحسّن القطاع السياحي في الـ ٢٠٢١ بناءً على سياحة المغتربين، فكلفة السياحة للمغترب اللبناني أصبحت متدنية. أمّا في الصناعة فالأمر بحاجة إلى وقت، ولا يمكن تحويل بلد استهلاكي إلى صناعي بين ليلة وضحاها، لكن ما يمكن فعله هو بيع الخدمات للخارج، سواء خدمات تقنية أو استشارية، فهذا قطاع ينمو بشكلٍ لافت بفضل التكنولوجيا".

إيلي يشوعي، خبير مالي واقتصادي

وعن سعر صرف الليرة مقابل الدولار في العام ٢٠٢١، يرى يشوعي أنّه "من المعروف أنّ السعر يحدّده العرض والطلب. ويعود ارتفاع سعر الصرف إلى ندرة وجود الدولار في الأسواق، لذلك يجب أن تتاوفر العملة الخضراء فيها. ومن ثم، للنجاح في هذا الموضوع في العام المقبل، يتعيّن استخدام المصدر الوحيد الباقي وهو الـ١٧،٩ مليار دولار الموجودة في المصرف المركزي".

وفي رأيه أنّ "هناك ٧ مليارات دعم لم يستفد منها اللبنانيون كما يجب، وتحوّلت إلى كبار التجّار الذين استفادوا منها. ومنهم من هرّب بعض السلع إلى الخارج، فضلاً عن أنّ هذا الدعم غير عادل".

ويشرح يشوعي عن الخطة البديلة التي يمكنها الحلول مكان هذه السياسة الخطأ عام ٢٠٢١، قائلاً: "الأمر بسيط، لا شيء يلزم المصرف المركزي الاحتفاظ باحتياطي إلزامي، وإذا أردنا أن نضع حدّاً لتدهور سعر صرف الليرة، ينبغي إعادة هذا الاحتياطي تدريجياً إلى المصارف، التي تعيدها بدورها تدريجياً إلى اللبنانيين، لكن بكميات صغيرة منعاً لتهريبها إلى الخارج، فتكفيهم هذه الكمية لتدبير أمورهم".

وحول الوضع المعيشي، يرى يشوعي أنّ "سعر الصرف ٨٥٠٠ ليرة هو الحدّ الأعلى لقدرة تحمّل اللبنانيين، لأنّ الأسعار تتأثر بسعر الصرف. وإذا أعيدت الـ١٧،٩ ملياراً تدريجياً إلى المصارف خلال هذه الفترة يكون الحل السياسي قد حصل أيضاً، لأنّ المشكلة سياسية أيضاً في لبنان، وضخّ هذه الدولارات في

المصارف سيسمح بالمحافظة على هذا السعر في العام القادم. ولا يتعيّن بعدها على اللبنانيين شراء الدولارات من السوق السوداء لتصليح عطل في السيارة، وغيره من المدفوعات بالدولار الأميركي". وشدّد يشوعي على أنّ العين على الذهب أيضاً عام ٢٠٢١.

أمّا القطاعات الإنتاجية، التي ظهر وعي كبير بأهميتها لدى الشعب اللبناني، فأكّد يشوعي أنّ "تقدّمها سيكون مثل تقدّم السلحفاة عام ٢٠٢١، لأنّ الأموال اللازمة لبناء هذه القطاعات غير موجودة، وكان يتعين على الدولة القيام بهذه المبادرة عندما وصلت ١٨٥ مليار دولار إلى مصارفنا اللبنانية ودائع بالدولار، حينها كانت الفرصة متاحة لبناء الاقتصاد وخلق فرص عمل للجيل الشابّ".

محمد شمس الدين، باحث في الدولية للمعلومات

"عملياً الوضع الاقتصادي في لبنان متدهور، لأسباب اقتصادية وسياسية أيضاً. إذاً، إن استمر الوضع كما هو عليه الآن فسيحصل تدهور كبير عام ٢٠٢١، ولا سيما لناحية ارتفاع نسبة البطالة، وإغلاق المزيد من المؤسسات والشركات، وارتفاع التضخم وتآكل القدرة الشرائية. ومن ثم، ارتفاع نسبة الفقر إلى أكثر من ٥٥ في المئة، وكذلك تردي الخدمات بشكل عام من صحّية وتعليمية، وغيرهما".

في المقابل، يقول شمس الدين: "كل هذه المؤشرات السلبية الآن، التي قد تستمر لعام ٢٠٢١، قد تنقلب إلى مؤشرات إيجابية، أو على الأقل قد يتراجع الانحدار والانهيار إن حصل توافق سياسي وشُكلت حكومة جديدة، تعطي الثقة للشعب وتعيد إطلاق الاقتصاد من جديد".
فبرأيه: "كل الأمورالسلبية يمكنها أن تتحوّل إلى إيجابية والانهيار قد يتوقّف، ويبدأ انتعاش الاقتصاد إذا حصل الحلّ السياسي الذي يعطي الثقة للشعب. لذلك لا يمكننا التكلم عن الواقع الاقتصادي بمعزلٍ عن الواقع السياسي. ومن الممكن أن نرسم، من المؤشرات الموجودة لدينا، صورة سوداوية وقاتمة جدّاً لعام ٢٠٢١، ولكن هذه الصورة قد تكون غير صحيحة إن حصل هذا التغيير الإيجابي على الصعيد السياسي، لذلك لا يمكننا أن نكون جازمين بأنّ الوضع سيكون سيّئاً عام ٢٠٢١".

وفي ما يتعلّق بسعر الصرف، يرى شمس الدين أنه "إن بقي الوضع السياسي متأزماً، فمن الممكن أن يصل إلى مستويات عالية جدّاً، لكن في حال تشكيل حكومة تقوم بالإصلاحات المطلوبة وتعيد الثقة، يمكن أن يتراجع سعر الصرف إلى ما دون الـ٤ آلاف ليرة".

أما لناحية البطالة والوضع المعيشي عام ٢٠٢١، فيقول شمس الدين إنّ "النسب غير الرسمية تشير إلى بطالة ٣٥ في المئة، وهذا الرقم إلى مزيدٍ من الارتفاع في الأشهر المقبلة، في القطاع المصرفي والقطاع السياحي والفندقي، وهما أكثر قطاعين تضرراً من الأزمة. قطاع البناء أوضاعه سيّئة أيضاً، لكن القطاع المصرفي الذي لطالما وفّر فرصاً للعمل، من الممكن أن يشهد صرفاً لآلاف العمّال العام المقبل".